

كتاب الاشرية<sup>(١)</sup>

١ -  عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ مِنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالْفَسْلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْخَمْرُ مَا خَافَرَ الْعَقْلَ ثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ الْيَنَاءِ فِيهِمْ عَهْدًا انْتَهَى إِلَيْهِ الْجَدُّ وَالْكَلَالَةُ وَأَبْوَابُ مِنْ أَبْوَابِ رَبِّهَا <sup>(٢)</sup>

(١) أى هذا كتاب فى ذكر الأحاديث التى يستنبط منها الأحكام الاشرية ما يحرم من ذلك وما يباح وهى جمع شراب وذكر فى الباب ثلاثة احاديث :

(٢) خرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى والاشمام أحمد بن حنبل : وقوله « أما بعد أيها الناس » استعمل بهذا ابن مالك على جواز حذف الفاء فى جواب أما بعد ورده الحافظ فى الفتاوى بأنه ورد من طريق يحذف أما بعد وبلفظ « أما بعد فإن الخمر » فىكون حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة فلا يكون فيه حجة لابن مالك على جواز ذلك : وقوله « نزل تحريم الخمر وهى من خمسة » له حكم الرفع عند العلماء لانه خبر صحابى شهد التنزيل واخبر عن سبب نزلها وقد خطب به عمر رضى الله عنه على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم لم ينقل عن أحد منهم انكاره وأراد رضى الله عنه بنزول تحريم الخمر قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر الحى الآلة ) فإراد عمر التنبية على ان المراد بالخمر فى هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها وهذا الذى فهمه عمر من الآية جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صريحا اخرجه أصحاب السنن الاربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي ان النعمان بن بشير قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة وانى انها كم عن كل مسكر » وشبهه صلى الله عليه وآله وسلم عن الجميع هو الذى اقتضيه قوانين التشريع فانه لا معنى لخصوصية العنب وانما المؤثر فى التحريم كونه مزيللا للعقل يدعو قليلا الى كثرة القول به : وقوله « ثلاث » هى صفة لموصوف محذوف تقديره أمور

فيه دليل على ان اسم الحمر لا يقتصر على ما اعتصر من العنب كما قال أهل الحجاز خلافاً لأهل الكوفة (١) وقوله «وهي من كذا وكذا» جملة في موضع الحال (٢) وقوله «خامر العقل» مجاز تشبيه وهو من باب تشبيه المعنى بالحسوس : والجدير به ميراثه وقد كان للمتقدمين فيه خلاف كثير وهذا ذهب أبي بكر رضي الله عنه أنه بمنزلة الأب عند عدم الأب : والكلالة من لأب له ولا ولد عند الجمهور \*

أو احكام : وقوله «وددت» أي تمنيت وانما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه فثبت على تقديره وقوعه ولو كان مأجوراً عليه فإنه يفوته بذلك الأجر الثاني والعمل بالنص اصابة عضة : وقوله «كان عهد الينا» يدل على أنه لم يكن عند عمر رضي الله عنه نص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ويشعر بأنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخيراً به عن الحمر ما لم يحتاج معه إلى شيء غيره حتى خطب بذلك جاز مائة : وقوله «الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا» أما الجد فالمراد قدر ما يرث كما قاله الشارح رحمه الله تعالى وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قضى فيه بقضايا مختلفة : وأما الكلالة فهي بفتح الكاف وتخفيف اللام وقد عرفها الشارح : وأما أبواب الربا فدل عليه يشير إلى ربا الفضل لأن ربا الفسيدة متفق عليه بين الصحابة وسياقه يدل على أنه كان عنده نص في بعض من أبواب الربا دون بعض فلذلك تمنى معرفة البقية وقد سبق بيان اختلاف الصحابة في ذلك ورجوعهم إلى تحريم ربا الفضل مطلقاً بما لا يحتاج إلى بيان آخر يند في أبواب الربا من هذا الكتاب فارجع إليه : والله أعلم

(١) وقد اسلفنا الكلام على ذلك في باب حد الحمر من هذا الجزء وتحقيق ذلك : قال الدهلوي في الحجة ولا يجوز لأحد اليوم أن يذهب إلى تحليل ما اتخذ من غير العنب واستعمل أول من حد الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يبلغهم الحديث في أول الأمر فكانوا مذكورين ولما استفاض الحديث وظهر الأمر ولا كراهية النهار ورجح حديث «ليشربن ناس من أمي الحمر يسمونها بغير اسمها» رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل : لم يبق عذر أعاذنا الله والمسلمين من ذلك : والله أعلم

(٢) والتقدير نزل تحريم الحمر في حال كونها تصنع من خمسة : قال الخافظ ويجوز أن تكون استثنائية أو معطوفة على ما قبلها والمراد أن الحمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك يخص بوقت نزولها والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ الاوان الحمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء نعم وقع في آخر الباب (أي في آخر باب الاثربة من صحيح البخاري) وان الحمر تصنع من خمسة : والله أعلم

٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُمِّلَ عَنِ الْبَيْتَعِ فَقَالَ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَيْتَعُ نَبِيذُ الْعَسَلِ <sup>(١)</sup> ﷺ

٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَلَغَ عُمَرُ أَنْ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَاتِلَ اللَّهِ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا : جَمَلُوهَا أَذَابُوهَا <sup>(٢)</sup> ﷺ

البيتع بكسر الباء وسكون التاء ويقال بفتحها أيضاً : وفيه دليل على تحريمه وتحريم كل مسكر نعم أهل الحجاز يرون ان المراد بالشراب الجنس لا العين والكوفيون يحملونه على القدر المسكر : وعلى قول الأولين يكون المراد بكونه اسكر انه مسكر بالقوة اي فيه صلاحية ذلك \*

وفيه دليل على تحريم بيع ما حرمت عينه : وفيه دليل على استعانة الصحابة القياس في الامور من غير تكبير لان عمر رضى الله عنه قاس تحريم بيع الخمر عند تحريمها على بيع الشحوم عند تحريمها وهو قياس من غير شك : وقد وقع تأكيد امره بان قال عمر فيمن خالفه قاتل الله فلانا : وفلان الذي كني عنه هو سمرة ابن جندب \*

(١) خرجه البخاري في غير موضع بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والامام احمد بن حنبل : وقوله « كل شراب اسكر فهو حرام » هذا من جوامع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم : وفيه انه يستحب للمفتي اذا رأى بالسائل حاجة الى غير ما سأل ان يضمه في الجواب الى السؤال عنه ونظير هذا حديث « هو الظهور ماؤه الحل ميتته » وقد سبق في أول الكتاب :

(٢) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدهما : ومسلم والنسائي وابن ماجه : وقد تقدم ذكره في البيوع من هذا الكتاب مطولا والكلام عليه مبسوطا فارجع اليه : والله اعلم

## كتاب اللباس<sup>(١)</sup>

١ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مَنْ لَبِسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>

(١) اى هذا باب في بيان الأحاديث التي يستنبط منها أحكام اللباس وأنواعها : واللباس ما يلبس وكذلك الملابس واللبس بالكسر واللبوس أيضا ما يلبس : وذكر في الباب خمسة أحاديث بالنظر لبعض شروح العمدة وستة أحاديث بالنسبة الى نسخ الثمن وبعض نسخ الشرح وسيأتي الكلام عليه تفصيلا بعد والله اعلم :

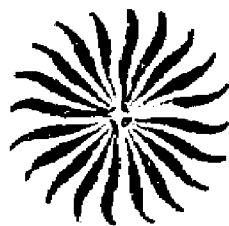
(٢) خرجه البخاري في غير موضع بافظ مختلفة هذا أحدهما : ومسلم والامام احمد بن حنبل : وقوله « لا تلبسوا الحرير » هو خطاب للذكور ومذهب الحنفية من الأصوليين ان النساء لا يدخلن في خطاب الرجال عند الإطلاق : وقد ورد في الصحيحين وغيرهما التصريح بجوازهن للنساء : والحرير معروف وهو عربي سمي بذلك لموصفه يقال لكل خالص حرر وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره : وقيل هو فارسي محرب : وقوله « لم يلبسه في الآخرة » ظاهره انه كناية عن عدم دخوله الجنة لان الله قال في أهل الجنة ( ولبسهم فيها حرير ) فن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة روى ذلك النسائي عن ابن الزبير : وأخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية : وأخرج النسائي والحاكم عن أبي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه : ويدل على ذلك أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بافظ « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يلبس الحرير من لاخلق له في الآخرة » والخلق كما في كتب اللغة وشروح الحديث النصيب : وقد اختلف في علة محريم الحرير على رأيين مشهورين كما قلناه الحافظ أحدهما الفخر والخيلاء : والثاني لكونه ثوب رفاهية وزينة فيلحق بزي النساء دون شهامة الرجال : وظاهر الأحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد بما إذا كان خالصا او كان الحرير أكثر كما ذهب اليه الجمهور من الفقهاء وفرعوا مسائل كثيرة على ذلك : قال شارح منتهى الأخبار وقد عرفت مما سلف الأحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استثناء الشارع من مقدار الأربع الأصابع من الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كما في القطعة الخاصة او مفرقا كما في الثوب

الحديث يتناول نطاق الحرير وهو محمول عند الجمهور على الخالص منه في حق الرجال وهو عندهم نهى تحريم : رأه الممتزج بغيره فلانقهاء فيه اختلاف كثير : فهم من يعتبر الغلبة في الوزن : ومنهم من يعتبر الظهور في الرؤية : رأختلفوا في العتاي (١) من هذا ومن يقول بالتحريم لعله يستدل بالحديث ويقول انه يدل على تحريم مسمى الحرير فما خرج عنه بالاجماع حل ويبقى ما عداه على التحريم \*

المشوب : وحديث ابن عباس لا يصاح لتخصيص تلك العموميات ولا لتقييد تلك الاطلاقات لما عرفت ( ولفظ حديث ابن عباس « قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز قال ابن عباس اما السدى والمام فلا ترى به بأسا » رواه أبو داود والامام احمد بن حنبل : وفي استاده خفيف بن عبد الرحمن وقد ضعفه غير واحد ) ولا متمسك لجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغاوبا الاقول ابن عباس فيما أعلم : فانظر أيها المنصف هل يصاح جملة جسر اتداد عند الأحاديث الواردة في تحريم نطاق الحرير ومقيدته وهل ينبغى التمويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم مع ما في استاده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده عن المراضات اه : وقد بسطنا الكلام عليه في تاليتنا على مختصر شعب الإيمان فارجم اليه والله اعلم :

(١) قال في العدة قوله واختلفوا في العتاي هذا اللفظ ما تحرر لي ضبطه ولا وجدته

فينظر فيه :



٢ - عَنْ حَدِيثَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيْبَاجَ وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ <sup>(١)</sup>

تقدم الكلام على حذيفة . وأما الديباج فهو بكسر الدال وفتحها عجمي مررب الديبا جمعه دبابيج ودبابيج وهو ما غلظ وسخن من ثياب الحرير . وذكره بعد الحرير وإن كان نوعا منه هو من باب ذكر الخاص بمد العام . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا تأكلوا في صحافها » الصحف جمع صحيفة وهي دون القصعة قال الجوهري قال الكسائي أعظم الفصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشيع العشرة ثم الصحيفة تشيع الخمسة ثم المسكيلة تشيع الرجلين والثلاثة ثم الصحيفة تشيع الرجل . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « فإنها لهم في الدنيا » أى للكفار معناه أن الكفار إنما يحصل لهم ذلك في الدنيا وأما في الآخرة فمالهم فيها من نصيب وأما المسلمون فلهم في الجنة الحرير والذهب والمالعين رأيت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر : وليس في الحديث حجة لمن يقول الكفار غير مخاطبين

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم بلفظ « فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا » وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل وفي روايتهم بعض اختلاف في اللفاظ : وهذا الحديث لم يوجد فى نسخ شرح العلامة ابن دقيق العيد وهو موجود فى نسخ المتن ونسخة شرح العلامة المطار : وقد نال بعض من حشى الكتاب مآلظه : هذا الحديث ليس فى نسخ الشرح وإنما هو فى نسخة المتن ووجد مكتوبا فى نسخة الشرح على الحاشية وكتب فى آخره علامة صح وكتب عليه هذا الحديث أخرجه البخارى وليس على شرط الكتاب فتركه أولى اه وقد علمت أن مسلما أخرجه فى باب الاطعمة فى صحيحه كما ذكرناه ولزيادة الفائدة اثبتناه مع شرحه للعلامة علاء الدين المطار تلميذ الشارح ! والله أعلم

بفروع الشرع لانه لم يصرح فيه باباحتها لهم وانما اخبر عن الواقع في العادة انهم هم الذين يستعملونه في الدنيا وان كان حراما عليهم كما هو حرام علي المسلمين وانما ذكر ذلك تنبيها على تحريم التشبه بهم فيما يأتونه من أمور الدنيا تاكيد للمنع منه. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولم في الآخرة » أي ولم يوم القيامة وانما ذكر ذلك صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يظن انه يحصل ذلك بمجرد الموت وانه يصير في أحكام هذا الاكرام فبين صلى الله عليه وسلم انما ذلك في يوم القيامة ربمده في الجنة أبدا فيكون لهم في القيامة حكما ويستمر في الجنة أبدا والله أعلم . وفي هذا الحديث دليل على تحريم لبس الديباغ والحرير مطلقا . وذكر اصحاب الشافعي انه يجوز لبس الديباغ الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح حالة القتال وكانهم يحملون ذلك من الأمور المحتاج اليها كاذنه صلى الله عليه وآله وسلم في لبس الحرير للحكمة والله أعلم . وفيه دليل على تحريم استعمال الذهب والفضة مطلقا وتخصيص الشرب والاكل والنهي دون غيرهما من الحالات اكونهما الغالب في الاستعمال لالتقييده بهما وللشافعي قول ضعيف ان المنع منهما للتنزيه وهو متفق على ضعفه . واختلاف في تعميل المنع منهما فقليل للسرف والخيلاء . وقيل لتتميل النقيدين حيث ان الحكمة دعت الى المنفعة بهما في المعاملات فلا يضيق على الناس في ذلك بحملهما في غيره والله أعلم . وفيه التنبيه على منع التشبيه بالكفار وفيه التحضيض على الصبر عن ذلك احتسابا لانيله في الآخرة حيث انها الباقية وما عداها فان . والتعامل بالباطل في خير من التعميل بالزائل العاني . والله اعلم \*

(١) أقول أما ما ذهب اليه الشارح من ان النهي عن استعمال اواني الذهب والفضة انما هو مطلق في جميع الاستعمالات لا فرق بين الاكل والشرب وغيرهما هو تابع في ذلك لآل الفقهاء وهو مذهب الجمهور وقد نازع الجمهور غير واحد بان هذا صرف للاختلاف الحديث عن ظاهره وقياس غير الاكل والشرب عليهما قياس مع فارق فلا يمتد به وهو أيضا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره لانه ورد بتحريم الاكل والشرب فعدلوا عنه الى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية: قال شارح منقح الاخبار ما نصه ولا شك ان احاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا وانقياس على الاكل والشرب قياس مع فارق

٣ -- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا رَأَيْتُ  
 مِنْ ذِي لَمَّةٍ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرَةٌ  
 يَضْرِبُ إِلَى مَنْكَبِيهِ بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكَبَيْنِ لَيْسَ بِالْقَصِيرِ  
 وَلَا بِالنَّطْوِيلِ <sup>(١)</sup>

فيه دلائل على لبس الأحمر . والحلة عند العرب ثوبان . وفيه دليل على توفير  
 الشعر وهذه الأمور الخلقية المقلولة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاقتداء  
 به في هيئتها وما كان ضروريا منها لم يتعلق بأصله أستحباب بل بوصفه \*

فإن علة النهي عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث بطاف عليهم بآنية من فضة  
 وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلا متخفيا بخاتم من ذهب فقال « مالي أرى  
 عليك حلية أهل الجنة » أخرجه الثلاثة من حديث بريدة : وكذلك في الحرير وغيره والا  
 لزم التحلي بالخلي والافتراض للحرير لأن ذلك استعمال وقد جوزه البعض من القائلين بتحريم  
 الاستعمال إلى أن قال والحاصل أن الأصل الحل فلا تثبت الحرمة إلا بدليل يسلمه الخصم ولا  
 دليل في المقام بهذه الصفة فالوقوف على ذلك الأصل المعتضد بالبراء الأصلية هو وظيفة المُنصف  
 الذي لم يخط بسوط هيبة الجمهور لاسيما وقد أيد هذا الأصل حديث « ولكن عليكم بالفضة  
 فاعبوا بها لعبا » أخرجه أحمد وأبو داود إله هذا فيما إذا اتخذت الألوان للاستعمال وأما  
 اتخاذها بدون استعمال فذهب الجمهور إلى منعه ورخصت فيه طائفة : والله أعلم :

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالناظر مختلفة مطولا ومختصرا : ومسلم وأبو داود  
 والنسائي والترمذي : وقوله « من ذي لمة » أي صاحب لمة قال في الصحاح الوفرة الشعر  
 إلى شحمة الأذن ثم الجملة ثم الامة وهي التي المت بالمنكبين : وقال أيضا في موضع آخر الامة  
 بالكسر الشعر تجاوز شحمة الأذن فإذا بلغت المنكبين فهي جملة إله وسميت لمة لأنها تلم  
 بالمنكبين : وقوله « في حلة حمراء » الحلة بضم الحاء وتشديد اللام ثوبان أو ثوب له بطانة  
 كذا في القاموس وهو من الحلول أو الحول لما بينهما من القرعة : وفيه دليل على لبس ثوب  
 الأحمر كما قاله الشارح وفيه خلاف في ذلك بين العلماء : قال العلامة الحافظ في التتبع وقد تلخص  
 لنا من أقوال الساف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : إله وقد سردناها وبين أدلة كل  
 قول منها فارجع إليه : وقوله « له شعر يضرب منكبيه » الشعر بفتح العين ويجوز اسكانها :  
 والضرب كناية عن الوصول والمنكب مجمع عظم العضد والكتف : وقوله « بعيد » ضد



٤ -  عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ أَمَرَنَا بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسَمِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمٍ أَوْ عَنْ تَخَنُّمٍ بِالذَّهَبِ وَعَنْ الشُّرْبِ بِالْفِضَّةِ وَعَنْ الْمِيَاثِرِ وَعَنْ الْقَسْيِ وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالذِّيْبَاجِ <sup>(١)</sup> 

القريب روى بالتكبير وفي بعض النسخ بالتصغير : وأراد يبعد ما بينهما انه صلى الله عليه وآله وسلم عريض أعلى الظهر ويلزمه عرض الصدر وقد جاء في رواية « رحب الصدر » وذلك آية النجاة : وقوله « ليس بالقصير » أي المتردد الداخل بعضه في بعض « ولا بالطويل » البائن المفرط في الطول بل هو صلى الله عليه وآله وسلم ربة متوسطا بين الطويل والقصير وكان إلى الطول أقرب : ومن خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم على مارواه البيهقي وابن عساكر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يماشيه أحد من الناس الا طاله صلى الله عليه وآله وسلم وربما اكتنفه الرجلان الطويلان فيطولها فاذا فارقتا نسب إلى الربة : وفي خصائص ابن سبع كما نقله ملا علي في شرح الشهاب كان اذا جلس صلى الله عليه وآله وسلم يكون كتفه أعلى من الجالس : قيل ولعل السر في ذلك انه لا يتناول عليه أحد صورة كما لا يتناول عليه معنى : والله اعلم

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه : وقوله « بسبع » أي بسبعة اشياء : وقوله « عيادة المريض » من عدت المريض أعوده عيادة اذا زرته وسألت عن حاله : وقوله « واتباع الجنائز » الاتباع افتعال من اتبع القوم اذا مشيت خلفهم او مروا بك فضيت مهمم : وقوله « وتشميت العاطس » بالشين والسين قال ابن الاثير في النهاية التشميت بالشين والسين الدعاء بالحير والبركة : « وإبرار القسم » بكسر الهمزة افتعال من البر خلاف الحنث يقال ابر القسم اذا صدقه وقد تعرض له الشارح رحمه الله تعالى : وقوله « ونصر المظلوم » الاخذ بيده واعانته على الظلم وكذلك يجب نصر الظالم ايضا بأن يدفع عن الظلم : وعن أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصر احاك ظالما أو مظلوما فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما افرأيت ان كان ظالما كيف انصره قال نمجزه أو تمننه عن الظلم فان ذلك انصره » رواه البخاري والترمذي : وقد تعرض الشارح لباقي الحديث : والله اعلم :

عيادة المريض عند الأكثرين مستحبة بالاطلاق وقد تجب حيث يضطر المريض الى من يتأهده وان لم يمدضاع وأوجبها الظاهرية من غير هذا القيد لظاهر الامر واتباع الجنائز محتمل أن يراد به اتباعها للصلاة عليها فان عبر به عن الصلاة فذلك من فروض الكفايات عند الجمهور ويكون التعبير بالاتباع عن الصلاة من باب مجاز الملازمة في الغالب لانه ليس من الغالب ان يصلى على الميت ويدفن في محل موته ويحتمل ان يراد بالاتباع الرواح الى محل الدفن لمواراته . والمواراة أيضا من فروض الكفايات لا تسقط الا بمن تناهى به وتشميت العاطس عند جماعة كثيرة من باب الاستحباب بخلاف رد السلام فانه من واجبات الكفايات: وقوله «وابرار القسم أو المقسم» فيه وجهان. أحدهما أن يكون المقسم مضموم الميم مكسور السين ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره يعين المقسم: والثاني بفتح الميم والسين على ان يكون بمعنى القسم . وإبراره هو الوفاء بمقتضاه وعدم التحنيث فيه فان كان ذلك على سبيل اليمين كما اذا قال والله لتفعلن كذا فهو أكد مما اذا كان على سبيل التحليف كقوله بالله افعل كذا لان في الاول إيجاب الكفارة على الخالف وفيه تقريم للمال وذلك اضرار به: ونصر المظلوم من الفروض اللازمة على من علم بظلمه وقدر على نصره وهو من فروض الكفايات لما فيه من ازالة المنكر ودفع الضرر عن المسلم: واما إجابة الداعي فهي عامة والاستحباب شامل للعموم مالم يقع مانع وقد اختلف الفقهاء من ذلك في إجابة الداعي الى وليمة العرس هل يجب أم لا وحصل أيضا في نظر بعضهم توسع في الأعذار المرخصة في ترك إجابة الداعي وجعل بعضها مخصصا لهذا العموم بقوله لا ينبغي لاهل الفضل التسرع الى اجابة الدعوات أو كما قال فجعل هذا العذر من التبذل بالاجابة في حق أهل الفضل مخصصا لهذا العموم وفيه نظر (١) وافشاء السلام اظهاره والاعلان به وقد تعلقت بذلك مصالحة المودة كما أشار اليه في الحديث الآخر من قوله عليه السلام

(١) ووجهه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأس اهل الفضل وامامهم وكان يقول لو دعيت الى كراع لاجيت :

«الأدلكم على ما اذا فعلتموه تحاييتم أفشوا السلام بينكم» وليتنبه (١) لانا اذا قلنا باستحباب بعض هذه الامور التي ورد فيها لفظ الامر واجباب بعضها كنا قد استعملنا اللفظة الواحدة في الحقيقة والحجاز معاً اذا جعلنا حقيقة الامر الوجوب ويمكن ان يتحيل في هذا على مذهب من يمنع استعمال اللفظ الواحد في الحقيقة والحجاز وهو ان يختار مذهب من يري ان الصيغة موضوعة للقدرة المشتركة بين الوجوب والندب وهو مطلق الطلب فلا يكون دالا على أحد الخاصين الذي هو الوجوب أو الندب فتكون اللفظة استعملت في معنى واحد . وفيه دليل على تحريم تختم بالذهب وهو راجع الى الرجال . ودليل على تحريم الشرب في أواني الفضة وهو عام في الرجال والنساء والجمهور على ذلك: وفي مذهب الشافعي قول ضعيف انه مكروه فقط ولا اعتداد به لورود الوعيد عليه بالنار . والفقهاء النيسابيون لم يقصروا هذا الحكم على الشرب وعدوه الى غيره كالوضوء والا كل (٢) المصوم المعني فيه. والميائير جمع ميثرة بكسر الميم: واصل اللفظة من الوار لانها مأخوذة من الوثارة فلاصل مؤثرة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا اللفظ مطلق في هذه الرواية مقيد في غيرها . وفيه النهي عن الميائير الحمر . وفي بعض الروايات ميائير الارجوان (٣) والقسي بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة ثياب حرير تنسب الى القس . وقيل انها بلدة من ديار مصر : والاستبرق ما غلظ من الديباج وذكر الديباج بعده امامن باب ذكر العام بعد ذكر الخاص ليستفاد بذكر الخاص فائدة التنصيص ومن ذكر العام زيادة اثبات الحكم في النوع الآخر او يكون ذكر الديباج من باب التعبير بالعام عن الخاص ويراد به مارق من الديباج ليقابل بما غلظ وهو الاستبرق . وقد قيل ان الاستبرق لغة فارسية انتقلت الى اللغة العربية وذلك الانتفال بضرب من التغيير كما هو العادة عند التعريب \*

(١) هذا البحث فيه سهوفان مدلول امر هو صيغة افعال لا خلاف وانما الخلاف في مدلول هذا المدلول اعني مدلول صيغة افعال هل هو حقيقة للوجوب أو غيره وأما مدلول امر فانما هو نفس الصيغة ولا يتعرض لوجوب ولا غيره فليتأمل فانها مغلطة : قاله بعض من حشي:

(٢) أما الاكل فقد ورد تحريمه في حديث حذيفة الذي أخرجه البخاري

(٣) قال الطبري هو وطاء بوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الارجوان والنهي عنها كانهي عن الجلوس على الحرير وان كان من غير حرير فالنهي عنها لا يخرج عن التشبيه بالاعاجام اه عدة

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتِمًا مِنْ ذَهَبٍ فَكَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ فَصَنَعَ النَّاسُ كَذَلِكَ ثُمَّ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَزَعَهُ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَلْبِسُ هَذَا الْخَاتِمَ وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلٍ فَرَمَى بِهِ ثُمَّ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ : وَفِي لَفْظٍ جَعَلَهُ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى (١)

فيه دليل على منع لباس خاتم الذهب وان لبسه كان اولاً وتجنبه كان متأخراً وفيه دليل على اطلاق لفظ اللبس على التختم . واستدل به الأصوليون على مسألة التامس بأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس نبذوا خواتيمهم لما رأوه صلى الله عليه وسلم نبذ خاتم . وهذا عندي لا يقوى في جميع الصور التي تمكن في هذه المسألة فان الافعال التي يطلب فيها التامس على قسمين . أحدهما ما كان الاصل ان يمنع لولا التامس لقيام المانع منه فهذا يقوى الاستدلال به في محله . والثاني ما لا يمنع فعله لولا التامس كما نحن فيه فان اقتضى ما في الباب ان يكون لبسه حراماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الامة ولا يمتنع حينئذ ان يطرحه من أبيض له لبسه فمن اراد ان يستدل بمثل هذا على التامس في ما الاصل منعه لولا التامس فلم يفعل جيداً لما ذكرته من الفرق الواقع . وفيه دليل على التختم في اليد اليمنى . ولا يقال ان هذا فعل منسوخ لان المنسوخ منه جواز اللبس بخصوص كونه ذهباً ولا يلزم من ذلك نسخ الوصف وهو التختم في اليمنى بخاتم غير الذهب \*

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة : ومسلم : وأوله « اصطنع خاتماً » أي أمران يصنع له والطاء بدل من ناء الاقتعال لاجل الصاد وكان اتخاذه سنة سبع من الهجرة

٦- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبُوسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا وَدَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْبُعَيْهِ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى : وَلِمُسْلِمٍ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ <sup>(١)</sup>

هذا الحديث يدل على استثناء هذا المقدار من المنع . وقد ذكرنا توسع من توسع في هذا واعتبر غلبة الوزن أو الظهور ولا بد لهم في هذا الحديث من الاعتذار عنه إما بتأويل أو بتقديم معارض \*

كما جزم به أبو الفتح اليمعري ابن سيد الناس . وجزم غيره بأنه كان سنةست وجمع بينهما بأنه كان في أو آخر السادسة وأوائل السابعة . قال ابن العربي والخاتم عادة في الأمم ماضية وسنة في الإسلام قائمة يروى بذلك خاتم الفضة لأنه هو المتبرع في الإسلام : والفص مثلث القاء ما ينقش عليه اسم صاحبه تارة يكون منه وتارة يكون حجرا منفصلا عنه وقد جاءت روايات بهذا وبذلك ولذلك قال البيهقي وفيه دلالة على أنه كان له خاتمان أحدهما فسه حبشي والآخر فسه منه . وكان نقشه محمد رسول الله . وقد روي البخاري في صحيحه والترمذي في الشمائل أنه كان نقشه محمد سطر ورسول سطر والله سطر : وقد ورد النهي عن نقش محمد رسول الله على الخاتم لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم \*

(١) الرواية الأولى خرجها البخاري في صحيحه : ومسلم والامام احمد بن حنبل . والرواية الثانية رواها مسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « لبوس » هو بفتح اللام وضم الباء الموحدة ما يلبس ومنه قوله تعالى ( صنعة لبوس ) عني الدرع : وقوله « أو ثلاث » كلمة أو هنا للتنويع والتحذير : قال الحافظ العراقي وفي حديث عمر رضي الله عنه حجة لما قاله أصحابنا من أنه لا يرخص في التطريز واللم في الثوب إذا زاد على أربعة أصابع وأنه تجوز الأربعة فما دونها ومن ذكره من أصحابنا البغوي في التهذيب وتبعه الرافعي والنووي : اه والله أعلم